تقرير المراجع المستقل عن فحص القوائم المالية الأولية الموجزة
إلى السادة المساهمين في
شركة ثمار التنمية القابضة
(خاضعة لإجراء إعادة التنظيم المالي)
(شركة مساهمة سعودية)

مقدمة

لقد قمنا بفحص القوائم المالية الأولية الموجزة لشركة ثمار التنمية القابضة (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") والتي تشمل قائمة المركز المالي الأولية الموجزة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الأولية الموجزة عن فترتي الثلاثة أشهر والستة أشهر المنتهيتين في ذلك التاريخ وقائمة التغير في حقوق الملكية الأولية الموجزة وقائمة التدفقات النقدية الأولية الموجزة لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الأولية الموجزة بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة. إن إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الأولية الموجزة وعرضها العادل طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) " التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية. ومسئوليتنا هي إبداء إستنتاج حول هذه القوائم المالية الأولية الموجزة إستناداً إلى فحصنا.

نطاق الفحص:

باستثناء ما هو موضح في الفقرة التالية، لقد قمنا بالفحص طبقاً لمعيار إرتباطات الفحص (٢٤١٠)"فحص المعلومات المالية الأولية المُنفذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتكون فحص القوائم المالية الأولية الموجزة من توجيه إستفسارات بشكل أساس للأشخاص المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات فحص أخرى. ويعد الفحص أقل بشكل كبير في نطاقه من المراجعة التي يتم القيام بها طبقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، وبالتالي فإنه لا يمكننا من الحصول على تأكيد بأننا سنعلم بجميع الأمور الهامة التي يمكن التعرف عليها خلال عملية المراجعة. وبالتالي فلن نُبدي رأي مراجعة.

أساس الإستنتاج المتحفظ :

١. إستناداً إلى المعلومات التي قدمتها لنا الإدارة ، فلم تتمكن الادارة خلال الفترة من نهاية السنة المالية للشركة العام الماضي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م من مطابقة الرصيد الدائن المستحق لبنك ساب (القرض) البالغ وفقاً لدفاتر الشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م مبلغ ٤٦٥ ٠٢٤ ٣٢ ريال سعودي ووفقاً للمصادقة الواردة من البنك في ذات التاريخ يبلغ رصيد القرض مبلغ ٨٥٥ ٠٧١ ٣٧ ريال سعودي (أيضاً لم تتمكن الشركة من المطابقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م) ، وبالإشارة إلى ماورد بالإيضاح رقم (١٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الأولية فيما يتعلق بقرض بنك ساب ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة واكتمال معاملات ورصيد القرض المشار إليه والمصروفات التمويلية والحسابات ذات العلاقة.

٢. إستناداً إلى المعلومات التي قدمتها لنا الإدارة ، فلم تتمكن الادارة خلال الفترة من نهاية السنة المالية للشركة العام الماضي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م من الحصول على القوائم المالية والمصادقات على الإستثمار لإحدى الشركات المستثمر فيها (الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة) في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م (أيضاً لم نوافى بتلك القوائم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م) والبالغ رصيد الإستثمار فيها في ذات التاريخ مبلغ صفر ريال سعودي. كما لم تتمكن الإدارة من الحصول على الموقف الحالي لهذا الإستثمار، ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقييم ووجود وإكتمال رصيد تلك الإستثمارات والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

٣. إستناداً إلى المعلومات التي قدمتها لنا الإدارة ، لم تتمكن الادارة خلال الفترة من نهاية السنة المالية للشركة العام الماضي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م من الحصول على المصادقات لأرصدة بعض الذمم الدائنة التجارية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م (أيضاً لم نوافَ بها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م) والبالغ رصيدها ٢ ٣١٨ ٠٢١ ريال سعودي ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكتمال هذه الأرصدة وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الذمم الدائنة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

٤. تتضمن الخسائر المتراكمة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م مبلغ ٤٠ ٨١٧ ٨٦٣ ريال سعودي عبارة عن معاملات تم تسويتها على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر خلال الأعوام ٢٠٢١م و ٢٠٢٠م و ٢٠١٩م ولم تقدم لنا المستندات المؤيدة الكافية في حينه (فضلاً الرجوع لتقريرنا على القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م {تحفظ رقم (٣) و رقم (٥) ضمن قسم أساس الإمتناع عن إبداء الرأي } وتقريرنا على القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م {تحفظ رقم (٨) ورقم (٢١) ضمن قسم أساس الإمتناع عن إبداء الرأي } وتقريرنا على القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م {تحفظ رقم (٨) ورقم (٩) ورقم (٢٦) ضمن قسم أساس الإمتناع عن إبداء الرأي} لمعرفة تفاصيل المبلغ وأسباب التحفظ) ، ولم نتمكن من القيام باجراءات بديلة للتحقق من اكتمال وصحة رصيد الخسائر المتراكمة.

<u>إستنتاج متحفظ:</u>

باستثناء التعديلات على القوائم المالية الأولية الموجزة، التي قد نعلم بها لو توفرت المعلومات المشار اليها في الفقرة أعلاه، واستناداً إلى فحصنا، لم ينم إلى علمنا شيء يجعلنا نعتقد بأن القوائم المالية الأولية الموجزة المرفقة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م لشركة ثمار التنمية القابضة (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") غير معدة من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولى (٣٤) "التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

<u>لفت انتباه:</u>

١- نود أن نلفت الانتباه للايضاح رقم (٢٢) من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الأولية الموجزة الذي يشير إلى أن الشركة حققت خسائر متراكمة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م بمبلغ ٢٢٦ ٩٣٦ ٣٦٩ ريال سعودي حيث تجاوزت كامل رأس المال (في نهاية عام ٢٠٢١م تجاوزت كامل رأس المال وفي نهاية عامي ٢٠٢٠م و ٢٠١٩م تجاوزت ٥٠% من رأس المال ، وتم الاشارة اليه بلفت انتباه في تقريرنا على القوائم المالية للشركة) مما يتوجب معه تنفيذاً للمادة رقم (١٥٠) من نظام الشركات ان يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علمه بالخسائر؛

لتقرر إما زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه – وفقاً لأحكام النظام – وذلك إلى الحد الذي تنخفض معه نسبة الخسائر إلى ما دون نصف رأس المال المدفوع، أو حل الشركة قبل الأجل المحدد في نظامها الأساس، إلا أنه نظراً لدخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي وتطبيقاً للمادة رقم (٤٢) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية فيتم إعفاء الشركة من تطبيق أحكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ خسائر المدين النسبة المحددة في النظام ، ولم يتم تعديل إستنتاجنا فيما يتعلق بهذا الأمر.

٢- نود أن نلفت الانتباه للايضاح رقم (٢٣) من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الذي يشير الى أن إستمرارية الشركة كمنشأة مستمرة مرتبط بتنفيذ مقترح إعادة التنظيم المالي للشركة والذي يعتمد بشكل رئيسي على زيادة رأس مال الشركة ، وقام مجلس إدارة الشركة خلال الفترة اللاحقة لتاريخ هذه القوائم المالية الأولية الموجزة بالتوصية لزيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح حقوق أولية بقيمة ٢٠٠ مليون ﷼ سعودي ليصبح رأس المال بعد الزيادة ٣٠٠ مليون ﷼ سعودي وذلك لتعظيم قدرة الشركة التوسعية في الإستثمارات وتوفير السيولة اللازمة لسداد جزء من الإلتزامات المالية المستحقة حسب خطة إعادة التنظيم المالي المعلنة ، وحتى تاريخ إعتماد هذه القوائم المالية الأولية الموجزة لم تتم تلك الزيادة ، ولم يتم تعديل إستنتاجنا فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمر أخر:

قمنا بفحص القوائم المالية الاولية الموجزة للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م ، ومراجعة القوائم المالية للشركة عن الأعوام المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م و ٢٠٢٠م و ٢٠٢١م ، بالاضافة إلى فحص القوائم المالية الاولية الموجزة للفترات الربعية لعامي ٢٠٢٠م و ٢٠٢١م ، وأصدرنا تقاريرنا عليها متضمنة امتناعنا عن إبداء الاستنتاج فيما يتعلق بالقوائم المالية الأولية الموجزة أو امتناعنا عن ابداء الرأي فيما يتعلق بالقوائم المالية السنوية (ويمكن الرجوع لهذه القوائم المالية المشار اليها وتقاريرنا عليها لمطالعة أسباب الامتناع عن الاستنتاج أو الامتناع عن إبداء الرأي) ، ولكن نظراً لما قامت به ادارة الشركة من معالجات خاصة في القوائم المالية السنوية لعام ٢٠٢١م وما قامت به من اجراءات نظامية خلال عام ٢٠٢٢م (فضلاً يمكن الاطلاع على القوائم المالية وعلى ايضاحاتها المتممة لتفهم ذلك) أصبح العديد من بنود القوائم المالية الأولية الموجزة للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م يمكن تحقيقها فيما عدا ما تم التحفظ عليه ضمن فقرة (أساس الإستنتاج المتحفظ) ، كما أنه فيما يتعلق بإستمرارية الشركة ووفقاً لما ورد بفقرة (لفت الانتباه البند رقم (٢)) و قابلية تنفيذ خطة مقترح إعادة التنظيم المالي لسداد إلتزامات الشركة كما هو مبين تفصيلياً في الإيضاح رقم (٢٣) من الايضاحات المتممة للقوائم المالية ، وبناء عليه أصدرنا استنتاجاً متحفظاً على القوائم المالية الأولية الموجزة الحالية عن الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م.